

في أثناء اجتياح كوفيد-19 الذي لم يسلم منه أي بلد، استغلّت دوائر صناعة التبغ الجائحة لتعزيز أعمالها. ولم تفلت منها منطقة شرق المتوسط، شأنها في ذلك شأن كل المناطق الأخرى، حيث تعرضت لتدخلات دوائر صناعة التبغ التي أضعفت سياسات الصحة العامة وأضرت بها.

يقوم المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (EMRO) على رصد حالات تدخل دوائر صناعة التبغ وتوثيقها لأكثر من عقدين من الزمان. وتمثل تقارير البلدان استمرارية هذه الجهود التي يحتاجها صانعو القرار احتياجًا مأسًا لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تنفيذ المادة 3-5 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (WHO FCTC).

سجلت ثماني دول من منطقة شرق المتوسط (مصر وإيران والعراق والأردن ولبنان وعمان وباكستان والسودان)، وهي الدول التي شاركت في المؤشر العالمي لتدخلات دوائر صناعة التبغ (المؤشر)، سجلت أشكالًا مختلفة من التدخلات واستجابات الحكومات لها. وحصلت الحكومات على تبرعات خيرية وأيدتها من قطاع صناعة التبغ في أثناء الجائحة، فسمحت باستمرار إنتاج التبغ (منتجات غير أساسية) في أثناء أوقات الحظر. وجرى إقناع بعض الحكومات بمعاملة منتجات التبغ الجديدة معاملة أفضل، بل ومنحت قطاع صناعة التبغ الجوائز بصفته قطاعًا مثاليًا.

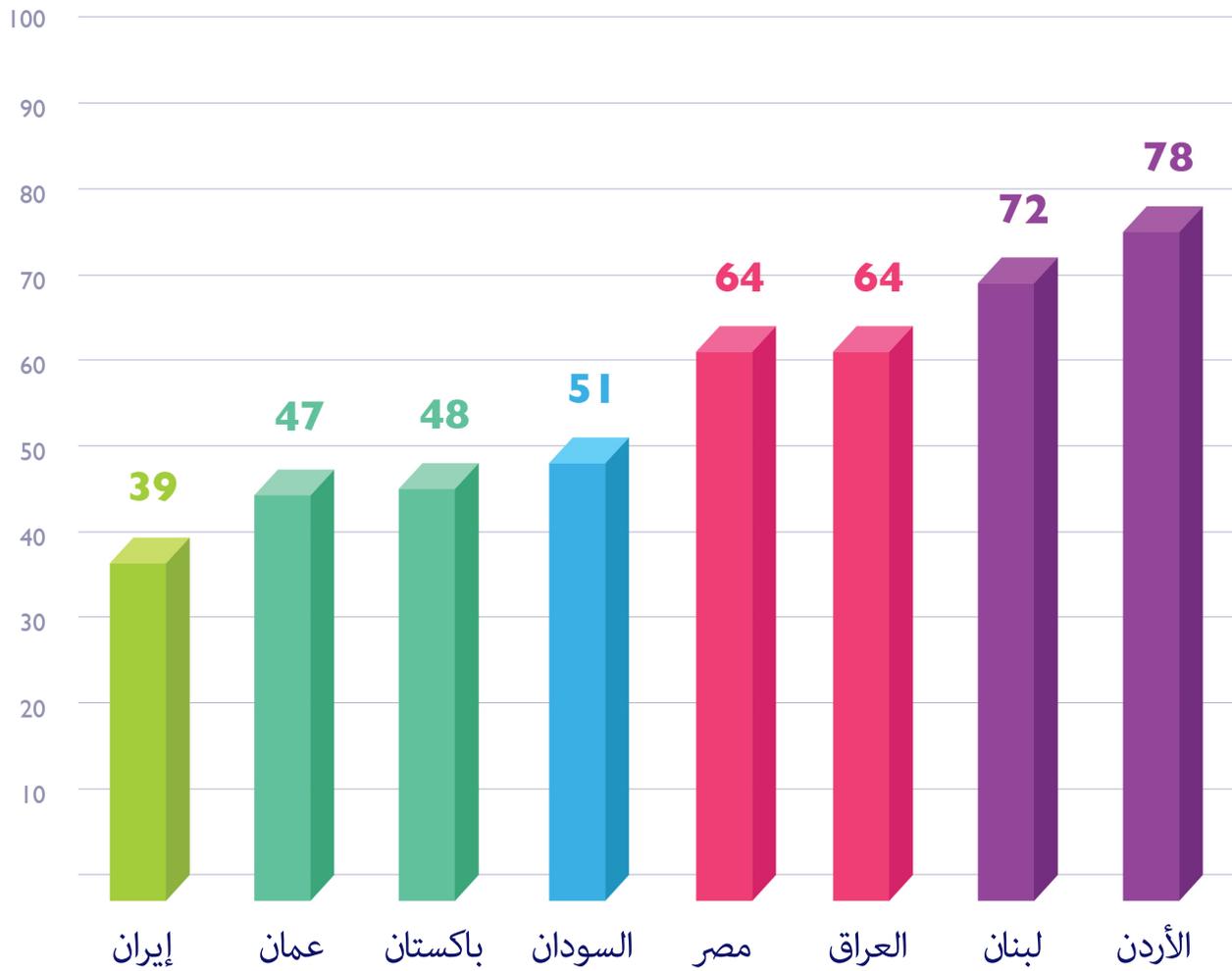
وهذه التصرفات تخالف المادة 3-5 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. فجميع البلدان التي شاركت في الاستقصاء هي بلدان أطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ ومن ثم، فهي ملزمة بتنفيذ تدابير مكافحة التبغ، والحد من تعاطيه، وحماية سياساتها الصحية من التدخلات من المصالح التجارية والمصالح المستقرة الأخرى.

يستهدف قطاع صناعة التبغ منطقة شرق المتوسط، سعيًا لتوسعة سوقه للسجائر ومنتجات التبغ الجديدة. وتتوسع شركات التبغ العابرة للحدود الوطنية في منطقة شرق المتوسط، من خلال المشاريع المشتركة وعمليات الاستحواذ. فعلى سبيل المثال، استحوذت شركة جابان توباكو إنترناشونال (JTI) على شركة حجار لتصنيع السجائر السودانية وشركة النخلة المصرية لتبغ الزجيلة؛ وفي وقت أقرب، مدت فترة اتفاقها للتصنيع المشترك مع شركة الشرقية إيسترن كومباني لثلاث سنوات أخرى. وتعلو أصوات شركات صناعة التبغ عبر مواقعها بالحديث عن المنطقة باعتبارها سوقًا لمنتجاتها وفرصة للتوسع.

تنفيذي ملخص

يستعرض هذا المؤشر ثمانية بلدان من منطقة شرق المتوسط، ويوثق امتثال الحكومات لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمادة 3-5. وأعد تحالف مكافحة التبغ في جنوب شرق آسيا الاستبيان الذي استخدمته البلدان في إعداد تقاريرها، بناءً على التوصيات المحددة في المبادئ التوجيهية للمادة 3-5. والمعلومات المستخدمة في التقرير مستقاة مما هو متاح في النطاق العام. وتصنّف البلدان بترتيبها من أقل الدرجات إلى أعلاها، حيث تشير الدرجات الأقل إلى امتثال أفضل للمبادئ التوجيهية للمادة 3-5 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (الشكل 1).

الشكل (1): مؤشر تدخلات دوائر صناعة التبغ لعام 2021 - ترتيب البلدان في منطقة شرق المتوسط



كلما انخفضت الدرجة، كان الترتيب أفضل

النتائج الرئيسية

قبلت مصر الدورة التدريبية التقنية التي قدمها قطاع صناعة التبغ للمسؤولين في مصلحة الجمارك المصرية بالإسكندرية، وسمح لبنان لشركات التبغ المملوكة للحكومة باتخاذ إجراءات الإنفاذ لمكافحة تهريب منتجات التبغ.

ليس لدى مصر ولا العراق ولا الأردن ولا لبنان ولا باكستان ولا السودان

إجراء للإفصاح عن سجلات التعاملات مع قطاع صناعة التبغ وممثليه. ولا يوجد في أي منها سياسة لرفض التبرعات المقدمة من القطاع.

لدى إيران سياسة لرفض أي شكل من أشكال التبرعات من قطاع صناعة التبغ. ويجري الآن مراجعة مسودة لائحة تنفيذية بشأن المادة 3-5، وسيُعرض على رئاسة الوزراء لإقراره.

لا تسمح إيران ولا عمان ولا باكستان ولا السودان أن تأخذ دوائر صناعة التبغ مقعداً في لجناتها المتعددة القطاعات التي تقرر بشأن سياسات التبغ، ولا تقبل منه المساعدة في إعداد تدابير مكافحة التبغ.

حظرت إيران أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالتبغ. قبلت معظم البلدان الأخرى هذه الأنشطة التي ازدادت في أثناء جائحة كوفيد-19. فقد قبلت مصر والأردن ولبنان وباكستان أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات التبغ، التي استغلتها لتلميع صورتها، وكسب التأييد العام، وتيسير سبل الوصول إلى كبار المسؤولين الحكوميين.

سمحت معظم البلدان بمواصلة إنتاج منتجات التبغ وبيعها في أثناء الحظر الذي فرضته الجائحة وصنّف الأردن بيعها على أنه من "الأساسيات". وقدمت شركات التبغ ماركات تبغ جديدة في أثناء الجائحة.

لم تقبل إيران ولا عمان ولا السودان المساعدة من قطاع صناعة التبغ، ولم تدخل معه في شراكات.

النتائج الرئيسية

يمكن أن تنتهج الحكومات التدابير التالية لضمان حماية أفضل لها ولسياسات مكافحة التبغ

1

إنشاء برامج توعية للإدارات الحكومية بصورة أكثر انتظامًا، وتحديدًا حول المادة 3-5.

2

اتباع سياسة واضحة للحكومات للتعامل مع قطاع صناعة التبغ، من شأنها ضمان الشفافية ومنع تعارض المصالح. ويمكن أن يأخذ هذا شكل مدونة لقواعد السلوك لجميع المسؤولين الحكوميين، بهدف توجيه تعاملاتهم مع قطاع صناعة التبغ، التي يجب أن تقتصر فقط على ما تقتضيه الضرورة. والتوسع في المدونة الحالية لقواعد السلوك لأعضاء لجنة مكافحة التبغ بهدف تغطية الحكومة بأكملها وسد أي ثغرات .

3

تثقيف وتعليم كل العاملين بالفروع الحكومية بضرورة حماية سياسات الصحة العامة المعنية بمكافحة التبغ من المصالح التجارية والمصالح المستقرة الأخرى لقطاع صناعة التبغ .

4

إلغاء تطبيع أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات فيما يتعلق بالتبغ، وحظر التبرعات المقدمة في إطار هذه الأنشطة، كما توصي به المبادئ التوجيهية للمادة 3-5 والمادة 13 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. إذ إن قطاع صناعة التبغ يستغل أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات لتطبيع أعماله، وكسب موافقة الناس، وضمان معاملة تفضيلية من صانعي السياسات .

5

استبعاد قطاع صناعة التبغ من دائرة أصحاب المصالح، بأي مستوى أو في أي مرحلة، فيما يتعلق بإعداد السياسات الصحية. وإنهاء ما هو قائم من تعاون مع قطاع صناعة التبغ لإجراء برامج التدريب أو مباشرة أنشطة إنفاذ القانون .

6

معالجة الحالات التي تنطوي على تعارض للمصالح، والعمل على ترابط السياسات، والالتزام الكامل بتنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ لحماية الصحة العامة. وإصدار سياسة معنية بتجنب أية معاملة تفضيلية لشركات التبغ المملوكة للدولة .

7

اتخاذ إجراء للإفصاح عن سجلات كل التعاملات مع قطاع صناعة التبغ وممثليه .